مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة: المجلد (07)، العدد (01) / 2022
PISSN : 2572-0198 / EISSN : 2676-1572

دراسة تحليلية مقارنة لسوق التأمين في الجزائر ومصر خلال الفترة 2011-2019

A comparative analysis of the insurance market in Algeria and Egypt During the period 2011-2019

زينب ناجم[1]
جامعة مسيلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2022/01/09 **تاريخ القبول:** 2022/03/25 **تاريخ النشر:** 2022/03/31

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الإطار العام لسوق التأمين في كل من الجزائر ومصر، قصد تحليل أوجه الشبه والاختلاف بين السوقين استنادا على مؤشرات التأمين التي تبين نصيب الفرد من التأمين لكل دولة ومساهمة هذا السوق في الاقتصاد. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-رغم الإصلاحات التي مست نشاط التأمين في كل من الجزائر ومصر إلا أن السوق لازال يعاني من نقائص؛

- ضعف مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي للدولتين؛

-يعتبر نصيب الفرد المصري من التأمين على الحياة أعلى من نصيب الفرد الجزائري لنفس نوع التأمين.

الكلمات المفتاحية: سوق التأمين، دراسة مقارنة، الجزائر، مصر.

تصنيف JEL: G 22.

Abstract

This study aims to know the general framework of the insurance market in Algeria and Egypt in order to reach the similarities and differences between the two markets, based on the insurance indicators that show the per capita insurance share for each country and the contribution of this market to the economy. The study reached the following results:

-Despite the reforms that affected the insurance activity in Algeria and Egypt, the market still suffers from shortcomings;

-Double the contribution of insurance to the GDP of the two countries;

-The Egyptian per capita share of life insurance is higher than the Algerian per capita share of the same type of insurance.

Mots-clés: *Insurance market, Comparative study, Algeria, Egypt.*

Jel Classification Codes: *G 22.*

* **المؤلف المرسل:** زينب ناجم : zineb.nadjem@univ-msila.dz

1.مقدمة

لم يكن التأمين نشاطا حديث النشأة بل ظهر قديما مع فكرة التعاون، كون الإنسان اجتماعي بالطبع، وتطور بتقدم حياة الإنسان إلى أن وصل إلى الصورة التي هو عليها في عصرنا الحديث.

يعتبر التأمين ضرورة ملحة لدرء الأخطار التي لا يمكن إهمالها من جهة والدور الذي يؤديه التأمين في شكله المعاصر من خلال تعبئة المدخرات من الأفراد والمؤسسات واستثمارها مما يساهم في دعم عجلة التنمية من جهة أخرى.

ولكون التأمين ظل مهمشا لفترة طويلة فقد أبدت الدول خاصة المتقدمة منها الاهتمام بسوق التأمين لما له من أهمية بالغة في تمويل النشاط الاقتصادي من خلال توفير المناخ الملاءم لهذا السوق وتخصيص كفاءات ذات خبرة عالية لترقيته والاستفادة من الأموال الهائلة التي يمكن أن يوخر بها هذا السوق.

والدول العربية كغيرها من الدول تسعى هي الأخرى للنهوض بنشاط التأمين وتدارك النقائص المسجلة على مستواه ومن بينها الجزائر ومصر لذلك قمنا بإجراء مقارنة لأهم الجوانب المتعلقة بالتأمين في الدولتين.

وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهو واقع التأمين في الجزائر ومصر ؟ وماهي متطلبات النهوض به؟

ولتبسيط الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ماهو تعريف التأمين في الجزائر ومصر؟

- ماهي الشركات العاملة في سوق التأمين الجزائر والمصري؟ وماهو القطاع الأكثر سيطرة على سوق التأمين؟

-مامدى استفادة سوق التأمين الجزائري والمصري من الإصلاحات الهامة التي مست السوق ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تبنى الدراسة على الفرضيات التالية:

-يعتبر سوق التأمين الجزائري سوقا بكرا في طريقه للنمو؛

-تميز سوق التأمين المصري في مجال التأمين على الحياة مقارنة بالجزائر؛

-مساهمة متقاربة لسوق التأمين في النشاط الاقتصادي للدولتين.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال الدور المزدوج الذي يؤديه نشاط التأمين فهو يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق خلق حالة من شبه اليقين للعملية الاقتصادية من جهة، وتعبئة المدخرات من الأفراد والمؤسسات وتمويل المشاريع الاقتصادية من جهة أخرى، وترتكز حول معرفة واقع سوق التأمين في الدول العربية ومدى دعمها له من خلال انتقاء دولتين لهاته الدراسة.

المنهج المتبع:

لمعالجة الدراسة والإحاطة بمختلف جوانبها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد الدراسة، حيث تم استعمال المنهج الوصفي في تبيان الإطار العام لنشاط التأمين في الدولتين أما المنهج التحليلي فتم استعماله فيما يخص تحليل المؤشرات الأدائية لسوق التأمين في الجزائر ومصر.

2.التأمين في الجزائر

ارتبط وجود التأمين في الجزائر بوجود الاستعمار ومؤسساته نتيجة جلب المستعمر الفرنسي المستوطنين وزيادة معاملاتهم فازداد الطلب على التأمين من المخاطر التي تصيب الفرد وأملاكه لذلك عملت فرنسا على إنشاء وكالات تأمين فرنسية في الجزائر ووضع نصوص قانونية لها مما أدى العمل بهاته النصوص حتى بعد الاستقلال.

1.2 تعريف المشرع الجزائري للتأمين

تعرف المادة 619 من القانون المدني الجزائري عقد التأمين على أنه:"عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي للمؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد أو عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن.(عبد الرزاق بن خروف، 1998، ص 12.)

2.2 الإطار العام لشركات التأمين في الجزائر

عرف قطاع التأمين تنظيما جديدا بصدور الأمر رقم 95-07 الصادر في 25 جانفي 1995 والذي تم بموجبه إلغاء احتكار الدولة لقطاع التأمين، حيث تضمن هذا الأمر الإطار القانوني الجديد لتنظيم ممارسة نشاط التأمين بالجزائر وظهر على إثره العديد من الشركات التابعة للقطاع الخاص، ليدعم القطاع من جديد بالقانون 06-04 الصادر في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر 95-07 الذي يهدف إلى فصل نشاطي التأمينات على الأشخاص والتأمينات على الأضرار ليساعد بذلك على ظهور شركات للتأمين على الأشخاص ويعزز بذلك قطاع التأمين في مجال التأمين على الأشخاص. الجدول رقم (01) يظهر لنا شركات التأمين الناشطة في سوق التأمين الجزائري سواء في مجال التأمين أو إعادة التأمين إلى غاية سنة 2019.

الجدول رقم (01): شركات التأمين الناشطة في سوق التأمين الجزائري إلى غاية سنة 2019

نوع النشاط	اسم الشركة	تاريخ التأسيس
الشركات العامة		
التأمين على الأضرار	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)	08جوان 1963
	الشركة الوطنية للتأمين (SAA)	12 ديسمبر 1963
	الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)	30 أفريل 1985
	شركة التأمين في مجال المحروقات CASH	1996
التأمين على الأشخاص	شركة كرامة للتأمين (CAARAMA)	09 مارس 2011
	شركة تأمين الحياة الجزائر (TALA)	17 أفريل 2011
الشركات الخاصة		
التأمين على الأضرار	شركة تراست الجزائر (Trust Algeria)	18 نوفمبر 1998
	الشركة الدولية للتأمين وإعادة التامين (CIAR)	05 أوت 1998
	شركة الجزائر للتأمينات (La 2A)	05 أوت 1998
	الشركة العامة للتأمينات المتوسطية (GAM)	08 جويلية 2001
	شركة سلامة للتأمينات الجزائر (Salama Assurance)	13 أفريل 1999
	شركة أليانس للتأمينات (Alliance Assurance)	30 جويلية 2005
التأمين على الأشخاص	شركة مصير للحياة (Macir Vie)	11 أوت 2011
	شركة كارديف الجزائر (Cardif Aldjazair)	11 أكتوبر 2006
الشركات المختلطة		
التأمين على الأضرار	أكسا للتأمين على الأضرار (AXA DOMMAGE)	03 أكتوبر 2011
التأمين على الأشخاص	الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص(الجزائرية للحياة) (AGLIC)	22 فيفري 2015

	شركة التأمين والاحتياط والصحة (SAPS)	10 مارس 2011
	أكسا للتأمين على الحياة (AXA VIE)	02 نوفمبر 2011
التعاضديات		
التأمين على الأضرار	التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة (MAATEC)	29 ديسمبر 1964
	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)	02 ديسمبر 1972
التأمين على الأشخاص	Le Mutualiste	05 جانفي 2012
الشركات الخاصة		
	الشركة الجزائرية لضمان الصادرات (CAGEX)	20 جويلية 1996
	شركة ضمان القرض العقاري (SGCI)	05 أكتوبر 1997
شركات إعادة التأمين		
	الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)	01 أكتوبر 1973

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية لنشاط التأمين في الجزائر متاح على موقع الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين:

www.uar.dz consulte le 17-08-2021.

3.2 هيئات الإشراف والرقابة على التأمين في الجزائر

يعد نظام الإشراف والرقابة على سوق التأمين ضرورة حتمية للحفاظ على كفاءة، سلامة، عدالة، استقرار سوق التأمين،وكذا دعم نموه وضمان تنافسيته، ويتكون هذا النظام من الهيئات التالي.

- **مديرية التأمينات**

تعتبر مديرية التأمينات الهيكل المكلف بالتأمينات لدل وزارة المالية، وهي إحدى المديريات التابعة للمديرية العامة للخزينة وتتكون مديرية التأمينات من 03 مديريات فرعية وهي كالآتي:(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 75، 2007، ، ص 15.)

-المديرية الفرعية للتنظيم؛

-المديرية الفرعية للمتابعة والتحليل؛

-المديرية الفرعية للمراقبة.

- **المجلس الوطني للتأمينات**

بموجب الأمر 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المعدل والمتمم بالقانون رقم 06-04 الصادر في 20 فيفري 2006، يحدث في مادته رقم 274 جهاز استشاري يدعى المجلس الوطني للتأمينات ويرأس هذا المجلس الوزير المكلف بالمالية، يستشار المجلس في المسائل المتعلقة بوضعية نشاط التأمين وإعادة التأمين وتنظيمه وتطويره وينعقد بطلب من رئيسه أو أغلبية أعضائه.(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، 1995، ص 35)

ويتكون المجلس من ممثلي الأطراف المشاركة والفاعلة في النشاط التأميني وهم: (www.cna.dz)

-وزير المالية الذي يترأس المجلس الوطني للتأمينات؛

-رئيس لجنة الإشراف على التأمين؛

-مدير التأمينات في الوزارة المكلفة بالمالية؛

-ممثل بنك الجزائر برتبة مدير عام على الأقل؛

-ممثل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي؛

-أربعة ممثلين لشركات التأمين المرشحين من قبل الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين؛

-ممثلين لوسطاء التأمين، أحدهما يمثل الوكلاء العامون والآخر يمثل السماسرة، ويعينهما نظرائهما؛

-خبير تأمين يعين من طرف الوزارة المكلفة بالمالية؛

-مثل الخبراء المعتمدين من طرف شركات التأمين وإعادة التأمين؛

-ممثل الاكتواريين المعينين من طرف نظرائهم؛

-ممثلي المؤمن لهم؛

-مثلي العاملين في قطاع التأمين: ممثل إطارات القطاع وآخر لموظفي القطاع.

الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين UAR

هو عبارة عن جمعية مهنية تم تأسيسه سنة 1995 بموجب الأمر 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المعدل والمتمم بالقانون 06-04 الصادر في 20 فيفري 2006. ويهتم بمشاكل المؤّمنين، حيث لا تشمل عضويته إلا على شركات التأمين وإعادة التأمين فقط، نجد في الإتحاد الجزائري للتأمين و إعادة التأمين ممثلين عن وزارة المالية ووزارات أخرى، شركات التأمين، المؤمن لهم ...الخ (www.uar.dz)

- **الهيئة المركزية للأخطار CR**

نشأت وكرية الأخطار بموجب المرسوم التنفيذي 07-138 المؤرخ في 19 ماي 2007، وهي عبارة عن هيئة تابعة للهيئة المسؤولة عن التأمين بوزارة المالية، تتولى مهمة جمع ومركزة المعلومات المتصلة بعقود تأمين الأضرار المكتتبة لدى شركات التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة، حيث يجب على شركات التأمين إبلاغ وكرية المخاطر بكل العقود التي تصدرها، وتعلم هذه الأخيرة شركة التأمين المعنية بكل حالة لتعددية التأمين من نفس الطبيعة وعلى نفس الخطر.(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 33، 2007، ص 08).

- **صندوق ضمان المؤمن لهم FGA**

بموجب أحكام المادة 32 من القانون 06-04 التي تتم المادة 213 من الأمر 95-07 يؤسس لدى الوزارة المكلفة بالمالية صندوق يسمى "صندوق ضمان المؤمن لهم" يكلف بتحمل في حالة عجز شركات التأمين كل أو جزء من الديون تجاه المؤمن لهم أو المستفيدين من عقود التأمين، تتشكل موارد الصندوق من اشتراك سنوي لشركات و/ أو إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة على أن لا يتعدى مبلغه 1% من الأقساط الصادرة صافية من الإلغاءات.(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15، 2006، ص 08.)

3.التأمين في مصر

يعد التأمين من أهم أنشطة الخدمات المالية غير المصرفية في مصر ويدخل ضمن القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث يرتبط ارتباطاً تكاملياً بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. إذ يساهم قطاع التأمين في إدارة الأخطار التي تتعرض لها الأصول الاقتصادية مما يجعله أبرز أدوات استقرار واستمرار هذه القطاعات في أنشطتها . وقد حرصت هيئات الإشراف والرقابة على التأمين في مصر على تفعيل مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحديث التشريعات المنظمة لهذا النشاط.

1.3 تعريف المشرع المصري للتأمين

عرف المشرع المصري عقد التأمين في المادة 747 من القانون المدني بأنه عقد يلتزم المؤمِن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمَن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمَن له للمؤمِن. (سامي نجيب،1997، ص 177)

2.3 الإطار العام لشركات التأمين في مصر

ظهرت شركات التأمين في مصر منذ القدموكان ذلك عن طريق إنشاء توكيلات لشركات تأمين بريطانية وفرنسية، وفي عام 1900 تأسست أول شركة تأمين مصرية تحت اسم شركة التأمين الأهلية– مصر لتأمينات الحياة حاليا بعد قرارات دمج الشركات الحكومية في عام 2007، وفي عام 1933 تأسست شركة الشرق ثم مصر لجميع التأمينات عام 1934

أو مصر للتأمين حاليا.بعد ذلك ظهرت شركات التأمين الأجنبية عن طريق إنشاء الفروع والوكيلات تجاوز عددها حينذاك 130 فرعا ووكيلا.

وفي عام 1939 صدر القانون 92 لسنة 1939 بتنظيم أعمال التأمين، وبذلك كانت مصر أول دولة عربية تصدر قانون لتنظيم هذا النشاط ، وصدر بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية.

وبموجب القانون 92 لسنة 1939 تأسست أول هيئة رقابية رسمية في مصر باسم الهيئة العامة للرقابة على التأمين في مصر.

وفي عام 1950 صدر القانون 156 وبعدها القانون 23 لسنة 1957 لتمصير هيئات التأمين وحتى عام 1961 أصبح عدد شركات التأمين وشركات إعادة التأمين 14 شركة مصرية منها 13 شركة تأمين مباشر وواحدة في نشاط إعادة التأمين هي المصرية لإعادة التأمين.

وبناءا على قرارات التأميم التي أصدرت عام 1961 وقرارات الاندماج عام 1964 أصبح عدد شركات التأمين في مصر4 شركات مملوكة بالكامل للدولة المصرية 3 شركات تأمين مباشر- هي مصر للتأمين والشرق للتأمين والتأمين الأهلية- وشركة واحدة متخصصة في إعادة التأمين هي المصرية للإعادة.

شهدت صناعة التأمين تحول بشكل كبير بصدور القانون43 لسنة 1975 من خلال السماح بمشاركة رأس المال الأجنبي عن طريق إنشاء شركات تأمين بالمناطق الحرة.

وفي عام 2008 صدر قانون مهم رقم 118 ، والذي ألزم شركات التأمين في مصر بفصل نشاطي التأمينات على الأشخاص والتأمين على الأضرار وأدى ذلك إلى ظهور شركات للتأمين على الأشخاص ومنه زيادة شركات التأمين.

استمرت حركة التطور الاقتصادي في سوق التأمين المصرية ، وارتفاع عدد شركات التأمين العاملة بالسوق حتى وصلت إلى العدد المبين في الجدول رقم (05). (http://www.fra.gov.eg)

الجدول رقم (02): شركات التأمين الناشطة في سوق التأمين المصري إلى غاية 2019

نوع النشاط	طبيعة النشاط	اسم الشركة
شركات عامة		
التأمين على الأشخاص	**تجاري**	مصر لتأمينات الحياة
التأمين على الأضرار		مصر للتأمين
شركات خاصة		
	تجاري	ميتلايف Metlife لتأمينات الحياة
		أكسا Axa للتأمين على الحياة
		أليانز Allianz لتأمينات الحياة – مصر
		تشب Chubb للتأمين على الحياة
		QNB لتأمينات الحياة
		أروب Arope للتأمين على الحياة – مصر

التأمين على الأشخاص		قناة السويس لتأمينات الحياة
		الدلتا لتأمينات الحياة
		المهندس لتأمينات الحياة
		شركة ثروة لتأمينات الحياة
	تكافلي	المصرية للتأمين التكافلي – حياة
		اللبنانية السويسرية تكافل – مصر
		طوكيو مارين مصر فاميلي تكافل
		المصرية الإماراتية لتأمينات الحياة التكافلي
التأمين على الأضرار	تجاري	قناة السويس للتأمين
		المهندس للتأمين
		الدلتا للتأمين
		للتأمين إيجيبت AIG
		المجموعة العربية المصرية للتأمين GIG
		أليانز Allianz للتأمين–مصر
		تشب Chubb للتأمين–مصر
		شركة رويال للتأمين (Royal Insurance)
		شركة بوبا للتأمين (Bupa Egypt Insurance)
		شركة إسكان للتأمين
		شركة أروب Arope لتأمينات الممتلكات مصر والمسئوليات
		شركة أكسا Axa للتأمين– مصر
		شركة المتوسط والخليج للتأمين
		شركة ثروة للتأمين
		الشركة الوطنية للتأمين
		شركة مدى للتأمين
		شركة المصرية لضمان الصادرات
	تكافلي	شركة بيت التأمين المصري السعودي
		شركة المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات والمسئوليات
		شركة وثائق للتأمين التكافلي
		شركة مصر للتأمين التكافلي –ممتلكات ومسئوليات
		شركة طوكيو مارين مصر جنيرال تكافل
		شركة أورينت Orient للتأمين التكافلي–مصر
	جمعيات تأمين تعاوني	الجمعية المصرية للتأمين التعاوني

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقرير السنوي عن نشاط سوق التأمين في مصر لسنة 2019 متاح على موقع الهيئة العامة للرقابة المالية http://www.fra.gov.eg consulte le 25-08-2021.

3.3 هيئات الإشراف والرقابة على التأمين في مصر

يخضع سوق التأمين في مصر كغيرها من الدول إلى جهاز رقابي مسؤول على رقابة السوق والإشراف عليه ويتكون هذا الجهاز من الهيئات التالية:

- **الهيئة العامة للرقابة المالية** (https:// fra.gov.eg/)

#https://fra.gov.eg

أنشئت الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب القانون رقم 10 لسنة 2009، وتختص الهيئة بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال، وبورصات العقود الآجلة، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق، وعلى ذلك يكون نشاط الهيئة المتمثل في (أعمالها ومهامها المتعددة)علي وجه التفصيل كالآتي:

-الترخيص بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية؛

-التفتيش على الجهات التي يرخص لها بالعمل في الأنشطة والأسواق المالية غير المصرفية؛

-الإشراف على توفير ونشر المعلومات المتعلقة بالأسواق المالية غير المصرفية؛

-الرقابة على الأسواق لضمان المنافسة والشفافية في تقديم الخدمات المالية غير المصرفية؛

-حماية حقوق المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية والتوازن بينها؛

-اتخاذ ما يلزم من الإجراءات للحد من التلاعب والغش في الأسواق المالية غير المصرفية وذلك مع مراعاة ما قد ينطوي عليه التعامل فيها من تحمل لمخاطر تجاريه؛

-الإشراف على تدريب العاملين في الأسواق المالية غير المصرفية وعلى رفع كفاءتهم؛

التعاون والتنسيق مع هيئات الرقابة المالية غير المصرفية في الخارج بما يسهم في تطوير وسائل ونظم الرقابة ورفع كفاءتها وأحكامها؛

-الاتصال والتعاون والتنسيق مع الجمعيات والمنظمات التي تجمع أو تنظم عمل هيئات الرقابة المالية في العالم بما يرفع كفاءة الهيئة والنهوض باختصاصاتها وفقا لأفضل الممارسات الدولية؛

-المساهمة في نشر الثقافة والتوعية المالية والاستثمارية.

هذا بالإضافة إلي الاختصاصات الواردة بكل من قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981، وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992، وقانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم 93 لسنة 2000 وقانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم 148 لسنة 2001، وقانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر رقم 141 لسنة 2014، وقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم 176 لسنة 2018.

وعلى ذلك تتلخص أهداف الهيئة العامة للرقابة المالية في الآتي:

-توفير الوسائل والنظم وإصدار القواعد التي تضمن كفاءة هذه الأسواق وشفافية الأنشطة التي تمارس فيها؛

-تنظيم وتنمية الأسواق المالية غير المصرفية؛

-سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية؛

-تحقيق التوازن لحقوق المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية.

- **الاتحاد المصري للتأمين** (www.ifegypt.org)

هو عبارة عن إتحاد لشركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاوني المرخص لها بالعمل في جمهورية مصر العربية، وللإتحاد شخصية اعتبارية مستقلة لا تهدف للربح ومقره القاهرة الكبرى.

وتتكون أجهزة الاتحاد من :

-الجمعية العمومية؛

-مجلس الاتحاد؛

-المجالس التنفيذية؛

-اللجان الفنية؛

-الأمانة العامة.

وتتمثل مهام الاتحاد فيمايلي :

-اقتراح الأسس الفنية الخاصة بالاكتتاب وتقييم الأخطار والتعويضات تمهيدا لاعتمادها من الهيئة؛

-إبداء الرأي في مشروعات القوانين كاللوائح التي تعرض عليه واقتراح تعديل التشريعات التي تتعلق بصناعة التأمين أو تؤثر فيها؛

-العمل على رفع مستوى صناعة التأمين والمهن التأمينية المرتبطة بها وتحديثها وترسيخ مفاهيم وأعراف العمل التأميني الصحيح؛

-التنسيق المستمر بين كافة الشركات العاملة في سوق التأمين المصري، لإرساء بيئة تنافسية بنّاءه لخدمة العميل؛

-دعم الروابط العلمية والثقافية والاجتماعية بين شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين العاملة في مصر.

4. تحليل المؤشرات الأدائية لسوق التأمين الجزائري والمصري

نعرض من خلال هذا العنصر أهم المؤشرات التي تبين أداء سوق التأمين في الجزائر ومصر من خلال الجداول التالية:

- **سوق التأمين الإجمالي:**

الجدول رقم (03): إجمالي الأقساط المكتتبة خلال الفترة (2011-2019)

مليون دولار

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	1201	1250	1440	1597	1262	1209	1215	1189	1248
مصر	1714	1818	1851	1968	2108	2130	1587	1579	1899

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المجلة العالمية SIGMA خلال الفترة (2011-2019).

الجدول رقم (04): الترتيب العالمي لسوق التأمين الجزائري والمصري خلال الفترة (2011-2019)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	64	67	67	64	69	69	69	73	75
مصر	58	59	59	60	60	57	62	63	60

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المجلة العالمية SIGMA خلال الفترة (2011-2019).

الجدول رقم (05): الكثافة التأمينية خلال الفترة (2011-2019)

دولار/ للفرد

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	33	34.3	39	40	31.8	30	29	28	29
مصر	21	21.7	23	24	23	22.8	16	16	19

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المجلة العالمية SIGMA خلال الفترة (2011-2019).

الجدول رقم (06): معدل الاختراق خلال الفترة (2011-2019)

%

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2019	2019
الجزائر	0.7	0.67	0.8	0.7	0.82	0.80	0.72	0.68	0.74
مصر	0.7	0.73	0.7	0.7	0.68	0.64	0.68	0.63	0.63

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المجلة العالمية SIGMA خلال الفترة (2011-2019).

- **سوق التأمين على الحياة**

الجدول رقم (07): إجمالي الأقساط المكتتبة خلال الفترة (2011-2019)

مليون دولار

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	103	89	98	106	100	102	117	105	120
مصر	740	785	800	888	988	1023	761	677	870

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المجلة العالمية SIGMA خلال الفترة (2011-2019).

الجدول رقم (08): الكثافة التأمينية خلال الفترة (2011-2019)

دولار/ للفرد

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	3	2.4	3	3	2.5	2.5	3	3	3
مصر	9	9.4	10	11	10.8	11	8	7	9

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المجلة العالمية SIGMA خلال الفترة (2011-2019)

الجدول رقم (09): معدل الاختراق خلال الفترة (2011-2019)

%

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	0.1	0.05	0.1	0.0	0.07	0.07	0.07	0.06	0.07
مصر	0.3	0.31	0.3	0.3	0.32	0.31	0.33	0.27	0.29

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المجلة العالمية SIGMA خلال الفترة (2011-2019).

- **سوق التأمين غير الحياة**

الجدول رقم (10): إجمالي الأقساط المكتتبة خلال الفترة (2011-2019)

مليون دولار

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	1099	1161	1342	1492	1162	1107	1099	1084	1128
مصر	973	1033	1051	1079	1120	1107	826	902	1029

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المجلة العالمية SIGMA خلال الفترة (2011-2019).

الجدول رقم (11): الكثافة التأمينية خلال الفترة (2011-2019)

دولار/ للفرد

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	31	31.9	36	37	29.3	27.4	27	26	26
مصر	12	12.3	13	13	12.2	11.9	8	9	10

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المجلة العالمية SIGMA خلال الفترة (2011-2019).

الجدول رقم (12): معدل الاختراق خلال الفترة (2011-2019)

%

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	0.6	0.62	0.8	0.7	0.76	0.73	0.65	0.62	0.67
مصر	0.4	0.41	0.4	0.4	0.36	0.33	0.35	0.36	0.34

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المجلة العالمية SIGMA خلال الفترة (2011-2019).

- **تحليل ومقارنة الجوانب المتعلقة بسوق التأمين في مصر والجزائر**

✓ **تعريف التأمين**

نلاحظ من خلال تعريف التأمين المقدم من طرف المشرعين الجزائري والمصري أن هناك تشابه في التعريف الذي يستند إلى وجود علاقة قانونية تربط طرفي العقد مبينة على أساس مبلغ يدفعه أحد أطراف العقد يسمى القسط مقابل التزام الطرف الآخر بالتعويض في حال تحقق الخطر المؤمن منه في عقد التأمين.

وعلى هذا الأساس يتضح أن للعقد عناصر يقوم عليها وهي:

المؤمن (شركة التأمين): ويتولى دفع مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن منه

المؤمن له (المتعاقد أو المستأمن): يقوم بدفع قسط أو أقساط التأمين المستحقة

المؤمن عليه: وهو الشخص موضوع التأمين، أي الشخص الذي إذا أصابه الحادث المؤمن منه يقوم بأداء التزامه تجاه المستفيدين المحددين بعقد التأمين

المستفيد: وهو الشخص الذي يدفع إليه مبلغ التأمين إذا ما تحقق الخطر المؤمن منه بالنسبة للمؤمن عليه

وثيقة التأمين: هي وسيلة إثبات عقد التأمين، حيث تحتوي على الشروط العامة والخاصة إلى جانب البيانات المتعلقة بالتأمين.

✓ **الإطار العام لشركات التأمين**

يعتبر سوق التأمين الجزائري سوق بكرا لم يكتمل نموه، فعلى الرغم من تحرير السوق سنة 1995 بصدور الأمر رقم 95-07 وفتح المجال أمام الخواص المحليين والأجانب لممارسة نشاط التأمين، إلا أن الحصة الأسد بقيت للشركات التابعة للقطاع العام، ليتبع بالقانون 06-04 الصادر سنة 2006 الرامي إلى فصل نشاطي التأمين على الأشخاص والتأمين على الأضرار ومنه اعتماد شركات مختصة في التأمين على الأشخاص ليبلغ عدد شركات التأمين إلى غاية سنة 2019 ثماني شركات تابعة للقطاع العام منها 04 شركات للتأمين على الأضرار وشركتين للتأمين على الأشخاص ، أما بالنسبة للشركات التابعة للقطاع الخاص فبلغ عددها 08 شركات منها 06 شركات مختصة في التأمين على الأضرار وشركتين تمارس نشاط التأمين على الأشخاص، أما فيما يتعلق بالشركات المختلطة والتعاضديات فبلغ عدد الشركات المختلطة 04 شركات منها شركة واحدة في التأمين على الأضرار و03 شركات للتأمين على الأشخاص والتعاضديات تعاضديتين تختص بالتأمين على الأضرار وتعاضدية واحدة لمزاولة نشاط التأمين على الأشخاص ظهرت بعد صدور القانون 06-04 ، هذا وينحصر نشاط إعادة التأمين في الجزائر في شركة واحدة والتي تعرف باسم CCR.

الأمر يختلف بالنسبة لمصر التي كانت أول دولة عربية أصدرت قانون لتنظيم نشاط التأمين وكان ذلك سنة 1939 ، حيث عرف نشاط التأمين فيها انتشارا واسع الذي ظهر جليا بعد صدور القانون رقم 118 سنة 2008 المشابه لقانون 06-04 فيما يخص الفصل التام بين نشاطي التأمين ليصبح عدد الشركات الناشطة في التأمين إلى غاية سنة 2019 في مصر شركتين تابعة للقطاع العام منها شركة للتأمين على الأضرار وأخرى للتأمين على الأشخاص وأغلبها شركات تابعة للقطاع الخاص والتي بلغ عددها 38 شركة منها 14 شركة للتأمين على الأشخاص و24 شركة للتأمين على الأضرار.

ومن هنا نلاحظ أن هناك فرق واضح لهيكل السوق فيما يخص الشركات الناشطة فيه في مصر والجزائر التي يعتبر عدد شركاتها قليل على الرغم من تعزيز القطاع بتشريعات جديدة تهدف إلى توسع نشاط التأمين في الدولة. والملاحظ كذلك محدودية التأمين التكافلي في الجزائر الذي انحصر نشاطه في شركة واحدة والمتمثلة في شركة سلامة للتأمينات، لكن الأمر اختلف في مصر التي خصصت 10 شركات لممارسة هاته الصيغة الحديثة للتأمين منها 04 شركات للتأمين على الأشخاص و06 شركات للتأمين على الأضرار.

- ✓ **المؤشرات الأدائية للتأمين في الجزائر ومصر**

من خلال قراءة الجداول السابقة التي استعرضنا فيها أهم المؤشرات التي توضح أداء السوقين نلاحظ أن نشاط التأمين في مصر احتل ترتيبا عالميا يميزه عن بعض الدول العربية ومن بينها الجزائر. ففي سنة 2019 احتل سوق التأمين في مصر الترتيب 60 عالميا في حين سوق التأمين الجزائري احتل الرتبة 75 عالميا، وتراوح الترتيب العالمي لسوق التأمين المصري خلال فترة الدراسة بين 57-63 عالميا، وفي المقابل انحصر الترتيب العالمي لسوق التأمين الجزائري خلال نفس الفترة 64-75 بتفوق سوق التأمين المصري على الجزائري في كل سنة من سنوات الدراسة.

ويترجم هذا التفوق الذي حققه السوق المصري على نظيره الجزائري من حيث الترتيب العالمي للسوق في الأقساط المسجلة لجميع أنواع التأمين التي كانت في كل مرة أعلى من تلك المسجلة في السوق الجزائري خلال الفترة المدروسة. حيث قدرت سنة 2019 في كل من الجزائر ومصر ب 1248 مليون دولار ،1899 مليون دولار على التوالي، لكن سجلت أعلى قيمة لها في الجزائر سنة 2014 بقيمة 1597 مليون دولار وفي المقابل قدرت أعلى قيمة للأقساط في مصر سنة 2016 ب 2130 مليون دولار.

ومن خلال قراءة الجداول السابقة يتضح أن نشاط التأمين في مصر يعرف نمو وتطور على نظيره الجزائري خاصة إذا تعلق الأمر بالتأمين على الحياة، على عكس التأمين على الأضرار الذي كانت أقساطه طيلة الفترة أعلى في السوق الجزائري بالإضافة إلى أن معدل إنفاق الفرد الجزائري على التأمين على الأضرار أعلى من ذلك المعدل المسجل في مصر، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن إجبارية التأمين لها دور كبير في إقبال الفرد الجزائري على التأمين. على عكس التأمين على الحياة الذي عرف عزوف الفرد الجزائري واعتبر الحلقة الأضعف في التأمين.

والأمر الملاحظ كذلك أن نسبة مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا في الدولتين التي لم تتعدى 0.82 في الجزائر و0.73 في مصر، وهذا يدل على ضعف وهشاشة قطاع التأمين في كل من الجزائر ومصر خاصة إذا ما تعلق الأمر بنسبة مساهمة التأمين على الحياة في الناتج المحلي الإجمالي التي انعدمت سنة 2014 في الجزائر على الرغم من بداية العمل بالقانون 06-04 وزيادة عدد شركات التأمين على الأشخاص لتقارب الصفر في بقية سنوات الدراسة وسجلت نفس النسبة في مصر نسب ضعيفة هي الأخرى حيث انحصرت بين 0.27-0.33 لكنها أعلى من تلك المسجلة في السوق الجزائري.

4.الخاتمة:

يساهم سوق التأمين في الاقتصادات المعاصرة بنسب كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي على عكس حال التأمين في المنطقة العربية الذي مازال مقيدا ويواجه العديد من التحديات والعقبات وأهمها نظرة المجتمع اتجاه التأمين، ولكن هذا لا يمنع وجود بعض الدول العربية التي تسعى للنهوض بالقطاع والاستفادة منه في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة فرع التأمين على الحياة باعتبار عقوده ادخارية تخدم الاقتصاد.

ومن خلال الدراسة المقارنة التي قمنا بها لأهم الجوانب المتعلقة بالتأمين في الجزائر ومصر يمكن استخلاص النتائج التالية:

-عرف قطاع التأمين في الجزائر جملة من الإصلاحات تمثلت في صدور تشريعات تخدم القطاعوكان من أبرزها الأمر 95-07 الصادر في 25 جانفي 1995 الذي بموجبه بدأت مرحلة تحرير السوق وفتح المجال أمام الخواص ليعزز القطاع فيما بعد بالقانون 06-04 الصادر في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 95-07 الذي دعا شركات التأمين إلى فصل نشاطي التأمين؛

-ترجع ممارسة التأمين في مصر لآلاف السنين وهذا ما أثبتته رسومات على حائط المعابد والمقابر، ولقد سعت مصر إلى النهوض بقطاع التأمين والارتقاء به من خلال التشريعات التي تخدم القطاعوكان من أبرزها قانون رقم 118 المشابه للقانون 06-04 في الجزائر الهادف إلى فصل نشاطي التأمين والذي حقق قفزة نوعية في القطاع وتجلى ذلك في زيادة عدد شركات التأمين العاملة بالسوق؛

-تعتبر غالبية شركات التأمين في مصر شركات تابعة للقطاع الخاص تمارس نشاط التأمين التقليدي والتكافلي على عكس سوق التأمين الجزائري الذي يسيطر عليه القطاع العام إضافة إلى محدودية وحداثة التأمين التكافلي؛

-يعتبر إنفاق الفرد الجزائري على منتجات التأمين ضعيف جدا خاصة إذا تعلق الأمر بالتأمين على الحياة الذي لم يتعدى 3 دولار للفرد في اغلب سنوات الدراسة لأسباب قد ترجع لمحدودية الوعي التأميني ونظرة الفرد المشككة في التأمين من الناحية الدينية وضعف الدخل مما يجعله لا يفكر في التأمين، وفي المقابل مصر حققت معدلات أعلى لنصيب الفرد من التأمين على الحياة الذي لم يتعدى طيلة الفرد 11 دولار للفرد ، لكن الأمر يختلف بالنسبة للتأمين على الأضرار الذي عرف إنفاقا أعلى في الجزائر عليه في مصر ويمكن أن يرجع لسيطرة التأمينات الإلزامية في الجزائر؛

-عكس مؤشر معدل الاختراق في الجزائر ومصر طيلة الفترة المساهمة الضعيفة لقطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي حيث لم تتعدى 0.83 طيلة الفترة وهي نسبة تعكس ضعف وهشاشة قطاع التأمين في الدولتين.

الاقتراحات:

ومن خلال ما تقدم يمكن تقديم جملة من الاقتراحات نراها تزيد من حيوية نشاط التأمين في الدولتين:

-العمل على زيادة الوعي التأميني لدى الفرد من خلال اجتهادات شركات التأمين بزيادة حملات الإعلامية والإعلانية لتوعية الأفراد وتوضيح أهمية التأمين في المجتمع والاقتصاد؛

-العمل على تقديم منتجات تأمينية وفق الشرع حتى لا يكون هناك لبس يمنع الفرد من تقبل عقود التأمين لأسباب دينية؛

-التزام شركات التأمين بالتعويض لزيادة الثقة بينها وبين المؤمن لهم حتى لايضطر الفرد للجوء إلى القضاء لاسترداد حقوقه وتحسين مستوى الخدمات المقدمة؛

-تعتبر الدولة صانعة التأمين بحكم القانون، لذلك لابد أن يكون لها دور فعال في دعم قطاع التأمين بوضع تشريعات تخدم القطاع والعمل على حماية حقوق المؤمن لهم وشركات التأمين على حد سواء؛

-يجب على شركات التأمين أن تعرض منتجات التأمين بأسعار تتلاءم أسعارها مع إمكانيات الأفراد ومراعاة أصحاب المداخيل الضعيفة؛

-توسيع استثمارات شركات التأمين في مجالات تتمتع بدرجة متدنية من المخاطر من شأنه أن يرفع من مستوى هذا القطاع ويزيد من نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

5.قائمة المراجع

- **الكتب**

-سامي نجيب، الخطر والتأمين، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 1997.

-عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، مطبعة جيرد، الجزائر، 1998.

- **الجريدة الرسمية**

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، الصادر في 08 مارس 1995، الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995، يتعلق بالتأمينات، الجزائر، 1995.

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15، الصادر في 12 مارس 2006، القانون 06-04 المعدل والمتمم للأمر 95-07 المؤرخ في 20 فيفري 2006، يتعلق بالتأمينات، الجزائر، 2006.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 33، الصادر في 20 ماي2007، المرسوم التنفيذي رقم 07-138 المؤرخ في 19 ماي 2007، يتعلق بمهام وكرية الأخطار وتنظيمها وسيرها، الجزائر، 2007.

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 75، الصادر في 02 ديسمبر 2007، المرسوم التنفيذي رقم 07-364 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007 يتعلق بتنظيم الإدارة لمركزية في وزارة المالية، المادة 04، الجزائر، 2007.

- **Revue**

-Revue sigma, l'assurance dans le monde en 2011, N°3/2012.
- Revue sigma, l'assurance dans le monde en 2012, N°3/2013.
- Revue sigma, l'assurance dans le monde en 2013, N°3/2014.
- Revue sigma, l'assurance dans le monde en 2014, N°4/2015.
- Revue sigma, l'assurance dans le monde en 2015, N°3/2016.
-Revue sigma, l'assurance dans le monde en 2016, N°3/2017.
-Revue sigma, l'assurance dans le monde en 2017, N°3/2018.
-Revue sigma, l'assurance dans le monde en 2018, N°3/2019.
-Revue sigma, l'assurance dans le monde en 2020, N°4/2020.

- **المواقع الالكترونية**

www.cna.dz
www.uar.dz
www.fra.gov.eg
www.ifegypt.org